

(Textes traduits en arabe par : Maxime ADEL)

(ترجمة إلى العربية : مكسيم عادل)

من ضفة إلى أخرى في البحر الأبيض المتوسط : حركات الجماعات اليهودية وتشكيلاتها الجديدة
وتكيفاتها في القرنين الرابع عشر والخامس عشر

جينيفر فانر

كلمات مفتاحية: البحر الأبيض المتوسط في العصور الوسطى - الحركات - الأقليات اليهودية - عملية
التصنيف - التاريخ الحضري [المدني].

دفعَت المذابحُ ضدَّ اليهود التي وقعت في شبه الجزيرة الأيبيرية خلال صيف عام 1391 العديداً من اليهود إلى اختيار طُرُق المنفى باتجاه المغرب العربي. وإذا كان المؤرخون منذ بداية القرن العشرين قد اهتموا بهذه الحركات القسرية وبناتئجها على تنظيم الجماعات اليهودية في المغرب العربي فإنَّ المساهمات الأخيرة للتأريخ المتعلِّق بحدود المقاربات الخاصة بـ«الثقافة» والمتعلِّق أيضاً بضرورة مناقشة استخدامات المؤرخين لمفهومَي «الجماعة» و«الأقلية» تدعو لإعادة النظر في القضية. وهكذا فإنَّ الفرضية التي يستند إليها مقالنا تقوم من ناحية على اعتبار أن الجماعات اليهودية في تاج أراغون وفي المغرب العربي تنتمي، على الرغم من الاتصالات المنتظمة ووضعها كأقليات، إلى عالمين اجتماعيين متميزين، عالم تاج أراغون وعالم المغرب العربي، وتقوم من ناحية أخرى على التفكير في مكان المجموعات المفترضة أنها أقليات كعملية تصنيف ناتجة عن بناء مشترك بين مختلف الجهات الفاعلة. الهدف من هذا المقال هو إذاً فهم كيف نجح اليهود المنفيون من شبه الجزيرة الأيبيرية في التعاطي بشأن مجيئهم إلى عالم اجتماعي جديد، أي عالم المغرب العربي، وكيف أعادت هذه الحركات القسرية رسم ملامح الجماعات اليهودية وفقاً للرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أكثر من الدينية.

من خلال تحليل مقارن للمدونات القانونية العربية ولفتاوى الحاخامات، تهتم هذه الدراسة أولاً بالطريقة التي من خلالها تترافق هذه الحركات بإنشاء فئات جديدة تُحدِّد المجموعات المختلفة. عندئذٍ تظهر طريقتان للدلالة على الآخر [الغيرية]. فمن ناحية، يتميز اليهود المنفيون من شبه الجزيرة الأيبيرية وذريتهم بارتداء لباس خاص، وهي العباءة المستديرة، التي لم تكن قيداً تفرضه عليهم السلطة الإسلامية عند وصولهم

والتي تبدو بالأحرى نابعة من إرادتهم الخاصة في إظهار تمايزهم عن إخوانهم في الدين من المغرب العربي الذين لا يتميِّزون عملياً عن المسلمين من حيث الزيِّ. وبالتالي، فإن البعد الديني هنا ليس السبب الأساسي للاختلاف في اللباس الذي يُحافظ عليه اليهود المنفيون وأحفادهم الذين يبدو أنهم يقومون بنوع من قلب الوصمة من خلال إظهار زيِّ تُشير تكليفته، أولاً وقبل كل شيء، إلى حالتهم الاجتماعية والاقتصادية - ومن ناحية أخرى، تذكر المصادر فئات مرتبطة بأقاليم لتحديد مختلف المجموعات. ومن خلال تشكيل هذه الفئات، أصبحت المسألة مسألة علاقة بسلطة السلاطين وتفاوض اليهود المنفيين على مكانتهم في المجال الاجتماعي المغربي. ولأن العديد منهم ينتمون إلى النخبة الفكرية والتجارية فقد كانت لديهم الموارد للتفاوض على مكانتهم لدى السلاطين الذين منحوهم امتيازات ضريبية وميزوهم عن إخوانهم في الدين.

يُنقش الجزء الثاني من المقال الطريقة التي تُترجم بها عملية التصنيف هذه والتي تتبع وصول المنفيين من شبه الجزيرة الأيبيرية وذلك ضمن ديناميكيات حضرية. وحيث تُقدّم ردود الحاخامات صورةً عن تنظيم متزايد للمساكن في الأحياء ذات البنية الطائفية فإن الفتاوى تشهد على اختلاط في المساكن. إن الفرضية المطروحة هنا هي أن التجمّع في حيٍّ محدّد قد يكون ثمرة خبرة الأقلية التي عاشها اليهود المنفيون في عالمهم الاجتماعي الأصلي، تاج أراغون، حيث أنه ابتداءً من نهاية القرن الثالث عشر ترافق تطوُّر الأحياء اليهودية مع مأسسة اليهود وتطريفهم [أي إضفاء طابع مؤسسي وطائفي عليهم]. وهكذا، في حين أنّ الوجود المُبعثر (بسبب السكن المختلط) والذي لا يكاد يُرى (بسبب غياب ارتداء منتظم للباس مميز) لليهود الأصليين كان هو القاعدة وظلَّ حقيقةً واقعة في القرن الخامس عشر، فإنّ مجيء اليهود من تاج أراغون ترافق بتطويرٍ للأحياء اليهودية وبتعزيز للبنى الطائفية التي تهدف إلى توحيد المجموعات المختلفة. في المقابل، فإن زيادة ظهور اليهود «لابسي القبعة» في الفضاء العام يمكن أن يفسّر عودة الاهتمام الذي أبداه الفقهاء المالكيون بالمسائل المتعلقة بغير المسلمين. وهكذا يظهر تطوُّر «الأحياء اليهودية» كترجمة مكانية لعمليات التصنيف هذه والتي تشهد، فيما يتجاوز البعد الديني، على التحديّات السياسية والاقتصادية التي تهيمن على الديناميكيات الحضرية.

هُويّاتٌ مُسيّسة (وغير مُسيّسة) ؟ تحديات تصنيف النوبيين في مصر

مرّيم إحسان

الكلمات المفتاحية: النوبة، مصر، التصنيف، التوحيد [التجانُس]، التسييس، عدم التسييس -

تماشياً مع البحوث التي تدرُس الطريقة التي تدير بها الدولة مجموعاتِها الثقافية، يهدف هذا المقال إلى فهم تعقيد عملية بناء الفئات حيث تتشابه سرديات وتمثيلات العديد من الجهات الفاعلة. وعلى عكس الرؤية الثنائية للدولة في مقابل النوبيين، يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على عدم تجانس الجهات الفاعلة (الدولة والباحثين والناشطين وقادة الجمعيات وما إلى ذلك) التي تُشارك في عملية التصنيف.

من هذا المنظور، يقترح المقال دراسةً هذه العملية عند تقاطع إشكاليات التسييس مع إشكاليات عدم التسييس، أي القراءات اللانزاعية، المنتشرة في سياق معولم، مُؤدّيةً إلى عمليات تسييس ذات هندسة متغيرة - ذات الهندسة المتغيرة لأن هذه العمليات تعتمد على التفاعلات المختلفة بين العديد من الجهات الفاعلة وبين تداول الروايات والأعمال الأكاديمية وإنشاء فضاءات ليست بالضرورة سياسية؛ ولكنها تُشجّع الوعي وتُعزّز التعرّف على الأفراد. وكما سنرى في هذا المقال، فإن عمليات التصنيف تندرج ضمن منطقة رمادية تتأرجح بين الاعتراف والإنكار، بين السياسي و«اللاسياسي»، مما يؤدي إلى ظهور استراتيجيات استيلاء وتفاوض ونزاع.

وللقيام بذلك، يُحلّل هذا المقال، أولاً، الطريقة التي يصبح بها الاهتمام بقضايا التراث أداة تجانس هدفها هو تفادي نزاع العلاقات مع الدولة. ثم يبحث في الدراسات الإثنولوجية عن السكان النوبيين ودورهم في نشر صورة فولكلورية وأحياناً ماهويّة [جوهريّة] عنهم - ثم يسرد المقال محاولات التسييس من خلال الاستيلاء على الفئات السياسية (مثل «السكان الأصليين» و«الأقليات») لكي تصبح جزءاً من خطاب عالمي. وفي حين أنّ هذا الخطاب قد ظهر، ابتداءً من سنوات عام ٢٠٠٠، لدى بعض النشطاء، فقد ساهم الباحثون أيضاً في عمليات التسييس هذه من خلال زيادة تسخير هذه الفئات في بحوثهم.

الاستملاك هو مقاومة

الاستملاكات المكانية والتعبئة السياسية التحتية للنساء اللواتي هنّ في حالة جمود سكني واجتماعي في العشوائيات [الأحياء الفقيرة] في مدينة سلا (المغرب)

ميريّام علي-عوالا

الكلمات المفتاحية: المغرب، العشوائيات، الجمود، الاستملاك المكاني، الطرق البصرية.

تجمع العشوائيات [الأحياء الفقيرة] المغربية التي ظهرت في العقود الأولى من القرن الماضي السكّان القادمين من الريف والمناطق النائية لتلبية الحاجة المتزايدة لليد العاملة في المدن الإمبراطورية [عواصم المغرب التاريخية (فاس ومراكش ومكناس والرباط)] التي كانت في ذلك الوقت تقود الوسائل الأساسية للتنمية الاقتصادية. وقد سمح التنظيم الحضري الذي لا يزال فضفاضاً بالاستقرار المتفرّق لمجموعات صغيرة قادمة من أرياف واحدة، غالباً من قُرى واحدة، مما أدّى إلى تشكيل مجتمعات تشترك في المرجعية الثقافية وطريقة السكن ومسار الهجرة والذاكرة الجماعية المتأقلمة مكانياً؛ وهي سمات لازمة لإنشاء مرسى هويّة جديد.

بفضل تطوّر طموحات الوافدين الجدد، أصبح الحي العشوائي نقطة انطلاق نحو الحياة المدنية وأحد أكثر البدائل السكنية القابلة للعيش فيها، نظراً لكونه يتيح الوصول السهل وغير المكلف إلى المرافق المدنية. ومع ذلك، فإنّ ما يُنظر إليه على أنه معبر [أو ممرّ]، من شأنه أن يسمح في نهاية المطاف بارتقاء اجتماعي واقتصادي وباستقرار شرعي في المدينة، يتحوّل إلى مكان من العطالة [الجمود]، مُغذّياً حالات حرج سكني-هويّاتي ذي طبيعة تجميعية وإقصائية. إن الغياب الطويل للاستجابة ثم عجز السلطات عن توفير بدائل سكنية مناسبة يُبقيان الأسر في حالة انتظار. ويتضاعف الجمود الاجتماعي والاقتصادي بجمود في المسار السكني، مما يُعزّز الوصمة المرتبطة بمكان الإقامة، ويتضاعف ثلاث مرات بجمود جندي [جنساني] بخصوص نساء العشوائيات حيث يتطوّر في سياق يشترط إلى حد كبير تعيين الأدوار المنزلية. «أقلية في الأقلية»، إنهنّ يعانين من عطالة تُترجم إلى مناطقية أسيرة وإلى استملاك منزلي مكثّف ونشط يجعل من مجال الحميمية عالماً أنثوياً راسخاً.

هذا الوضع الراهن تحدّاه سُكَّانُ العشوائيات من النساء والرجال، الذين يستخدمون الاستملاك المكاني الجماعي واستراتيجية «عدم الحركة» كوسيلة لمقاومة إعادة الإسكان في الأحياء الواقعة في محيط المدينة، في شقق تكون غالباً غير مناسبة لاستخدامات الأسرة وحجمها. وتسمح التعبئة السياسية التحتية من خلال التعزيز المادي لمكان الحياة ورفض تركه في بعض الحالات بالحصول على «إعادة التوطين في المكان»، أي أن تقوم الدولة رسمياً بتخصيص مَحاضر للبناء في العشوائيات بأسعار مدعومة. وهو الخيار الأمثل في نظر سكان العشوائيات من النساء والرجال، ولكنه مكلف في نظر السلطات، إذ يتيح لهم هذا الخيار تحقيق قفزة كبيرة في السُّلم الاجتماعي دون فقدان نقاط غلامهم الحضرية ودون الابتعاد عن حوض العمالة غير الرسمية الذي يمثل للكثير المصدر الرئيسي للدخل. ومع ذلك فإن قلة من النساء يصلن إلى النتيجة المرجوة. ناهيك عن أنه بالنسبة لأولئك اللواتي يصلن إليها فإن التحول إلى مالكات سكن لا يغير بالضرورة الجمود الذي يميز حياتهن اليومية - فالحصول على الملكية يوفر لهن فرصاً اقتصادية ضئيلة أو معدومة، ولا يُضعف التسلط الممنهج للجنود ولطبقة التي تُحدّد عطالتهن.

إن استخدام الولوج المكاني لدراسة أشكال المقاومة لمجموعة أقلية يُبرز بالتأكيد قوة الاستملاك المكاني وأهمية الحياة اليومية في النضال من أجل ظروف سكن أفضل، ولكن أيضاً الاختلال الكبير في توازن القوى بين المسيطرين والمسيطر عليهم الذين يجعلون من قصص «النجاح» استثناءً. في هذا المقال الذي يستند إلى عمل تجريبي أُجري بين عامي 2017 و2019 في مدينة سلا (المغرب)، أُنقش الأبعاد المتعددة للجمود والتي تميز الحياة اليومية للنساء اللواتي يعشن في العشوائيات، من خلال تدوين هذه القصص في شكل خرائط للأماكن المرجعية وأماكن الحياة اليومية. وبعد ذلك، من خلال البيانات التي تم جمعها أثناء المقابلات شبه التوجيهية والملاحظات والكشوف في الموقع، أسلط الضوء على استراتيجيات الاستملاك التي تم استخدامها للتغلب على شرط العطالة هذا ولتحويلها إلى وسيلة ضغط من أجل الحصول على حل سكني مناسب. إن دراسة أشكال المقاومة السياسية التحتية للنساء في ثلاث عشوائيات في حي سيدي موسى (سلا) والمخارج المتنوعة الناتجة عن استراتيجيات مماثلة تدفع ليس فقط إلى استكشاف الإمكانيات التحررية لهذه النضالات ولكن أيضاً إلى مزيد من تشريح اختلال توازن القوى بين النظام القائم والجماعات المسيطر عليها.

الشباب التونسي ، تجربة مضادة عن الاختزال ؟ تسييس اللغات في الصحافة الناطقة بالفرنسية في تونس تحت الحماية الفرنسية (1907-1912)

سرة زايد

[الكلمات المفتاحية :] الحماية الفرنسية في تونس؛ تونس؛ شبان تونسيون؛ المهيمنون [المتفوقون

Prépondérants]؛ [جريدة] لو تونيزيان؛ المستعمرة الفرنسية؛ تسييس اللغات

لقد أرسى الشباب التونسي معالم التعبئة في المشهد السياسي التونسي في بداية القرن العشرين الذي أتسم بمنعطف استعماري. وكنخبة ثنائية اللغة تتقن اللغتين العربية والفرنسية، يُعرّفون أنفسهم على أنهم وسطاء طبيعيين ومتحدثون باسم التونسيين الذين هم في وضع استعماري. ومع ذلك فقد جعلهم معاصروهم الفرنسيون يواجهون صعوبة. هذا العمل يناقش الورقة الرابعة الأساسية التي هي ثنائية اللغة من أجل الخروج من حالة الاختزال ويندرج ضمن ما سمّاه المؤرخ حسين رؤوف حمزة «التاريخ ما بعد القومي»، وذلك من خلال إظهار ثراء الحياة السياسية التونسية دون جعلها تقتصر على «حركة قومية» واحدة، من خلال القيام بمقاربة مختلفة لحالات تعبئة الشباب التونسي. يُناقش إذاً هذا المقال تلك النخبة ثنائية اللغة من منظور خطاباتها تجاه المهيمين، متجاوزاً بالتالي دراسة هذه النخبة من المنظور الفريد لعملها القومي.

يتم إدراك هذه ثنائية اللغوية ورهاناتها هنا من خلال الصحافة. لقد تطوّرت الصحافة في تونس تحت الحماية الفرنسية في بداية القرن العشرين وشكلت الدوريات المكتوبة بالعربية أو الفرنسية جزءاً أساسياً من الحياة السياسية. وتدرجياً، حوّلت هذه الدوريات، التي أعلنت مواقف سياسية، الصحافة إلى «صحافة نضالية» (جوليان، 1967). فمن خلال دراسة مجلّتين دوريتين باللغة الفرنسية، ذوّاتي أهداف متعاكسة، أعتمزم دراسة الطريقة التي تتغير بها لغة الصحافة باحتكاكها بالدوريات الأخرى. إنّ البعد الحوارى (باختين، 1978) للخطابات الصادرة في [جريدة] «لو تونيزيان»، لسان حال الشباب التونسي، وفي «لو كولون فرانسيس»، لسان حال «المهيمين» (اللوبي الاستعماري الفرنسي) يُظهر غنى التبادلات والمناقشات في تونس في البداية من القرن. تأتي هذه الخطابات في لحظة محورية من تاريخ

تونس تحت الحماية . وقد صدرت حين كانت المناقشات جاريةً، في فرنسا [القارّية] على وجه الخصوص، حول شروط الاستعمار وأحكامه . وهكذا، يحاول كل طرف اختزال الخصم السياسي، مقدّمًا تبادلات غنية وعدائية -

بالإضافة إلى ذلك، حاول الشباب التونسي الخروج من وضع الاختزال الذي آل إليه خلال إنشاء المحمية [الفرنسية] . فحاولوا إعادة تفعيل مكانة رمزية في خطابه في الصحافة . ومن هذا المنظور، وضعوا استراتيجيات للخروج من الاختزال . سأسلط الضوءَ إذاً على استراتيجية لم يستكشفها بعدُ تأريخُ القومية التونسية، ألا وهي استراتيجية تسييس اللغات، ولا سيما ثنائية اللغة . ففي مواجهة الخطابات اللاذعة التي أطلقتها المجلة الدورية «لو كولون فرانسيه»، حدّد الشبابُ التونسي أنفسهم كشخصية مرجعية في تونس المحمية من خلال جعل معرفة اللغتين الفرنسية والعربية شرطاً لا بدّ منه للمشاركة في الحياة السياسية التونسية . فجعلَ الشبابُ التونسي كفاءتهم اللغوية - ثنائيتهم اللغوية الفرنسية/العربية - اختصاصاً قانونياً (بورديو، 1982)، وبالتالي فاضوا على مكانهم كوسطاء في الصحافة الناطقة بالفرنسية .

يناقش هذا المقال ضمناً مفهوم «اللغة المسيطرة» (كالثيه ، 1974) ويقدم نظرةً أخرى على أهمية الفرنسية في تونس المحمية وتونس ما بعد الاستعمار . تُمّت مقارنة اللغة الفرنسية كأداة مفضّلة لدى الشباب التونسي لجعلها أداةً للتعبئة من جهة، ومن جهة أخرى، للخروج من الاختزال . تعتمد مكانة اللغة على الجهات الفاعلة التونسية التي احتاجت إلى الفرنسية لتظهر كوسطاء وتتقلّد مناصبَ رسمية داخل الإدارة الاستعمارية - إنّ هذا التحليل يُتيح إذاً إظهارَ الفوارق الدقيقة بين مفهومي «اللغة المسيطرة» و«اللغة المسيطر عليها» وإظهارَ حركة تأرجح نُخبةٍ متعلّمةٍ بين لغتين .

انخراط الإناث في منطقة القبائل وتلاقي المطالب (1980-2001).

الهيمنات والتجارب والمفاوضات الهوياتية .

مارغريتا راسولو

الكلمات المفتاحية: الجزائر، منطقة القبائل، العلاقات الجندرية [بين الجنسين]، الانخراط النسائي، الهوية

البربرية / الأمازيغية

يهدف هذا المقال إلى فهم ظروف ظهور النسج النقابي النسائي في منطقة القبائل ابتداءً من سنوات الثمانينيات ولغاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وكذلك أشكال الحضور النسائي وآثاره في أطر المجتمع المدني وحركات الاحتجاج الأمازيغية. ويستند على مجموعة من الأرشيفات والمقابلات. حيث تأتي البيانات من أرشيفات عامة وخاصة وكذلك من مقابلات أُجريت خلال تحقيق أُجري بين شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وشهر كانون الأول/يناير 2019 في ولاية تيزي وزو وفي مدينة بجاية بالجزائر.

إنّ اختيار منطقة القبائل يتضمن تحديد سياق خاص في الجزائر. تواجه عُضوات هذه الحركة، كمرؤوسات داخل مجموعة مختزلة، عملياتٍ مختلفةً من الاختزال. إنّ منطقة القبائل هي منطقة ناطقة باللغة الأمازيغية تتميز بالتوتر بين الاستدامة وإعادة التفاوض حول الهياكل الاجتماعية والرمزية. في هذا الإطار فإنّ إقصاء النساء من فضاءات صنع القرار والتي يشكّل الـ«تجمّعات» (مجلس القرية) المؤسسة الاجتماعية الرئيسية فيها، وكذلك وجود نضال نسائي في المنطقة هي جوانب تعكس التوتر بين الاستدامة والتحديث للجهاز الرمزي، وللهاكل الاجتماعية وبالتالي للعلاقات بين الجنسين. ومن وجهة نظر منهجية، يقوم هذا العمل، فيما يتعلق بموضوعه وسياقه الجغرافي، على مقارنة نظرية هجينة تربط الدراسات البربرية/الأمازيغية (أبروس، 1988، 1995، 2004؛ شاكر، 1988، 1998؛ تيلماتين، 1989، 2017؛ أولد فلا [Ould Fella]، 2021) ودراسات إثنولوجيا القبائل (بورديو، 1998؛ لاکوست-دوجاردان، 1985، 2008) بالمقاربة التجريبية لحالة الأقلية (شاسان وآخرون، 2016)، ودراسات الجندر ودراسات التابع [subaltern studies] (سبيفاك) [Spivak]، 1988). ويولّى اهتمامٌ خاصّ لجمعية Tiyri n'Ttmettut، التي نشطت من عام 1989 إلى عام 1995، ولتجمّع نساء الربيع الأسود، الناشط منذ عام 2001.

إنَّ الفرضية التي يدافع عنها هذا المقال هي أن الحركات النسائية وحركات الهوية تندرج في آن معاً ضمن علاقة متوترة وتكاملية بين بعضها البعض، مما يؤدي إلى نتائج متبادلة نحاول قياس مداها بالنسبة للنساء على وجه الخصوص، واللواتي تم اختزالهنَّ بين المختزلين والمختزلات. ويُترجم عن هذا الاختزالُ المزدوج من خلال تهميشهنَّ في الواقع الاجتماعي وحجبهنَّ في الأطر النظرية للمعرفة ولبناء المعارف بسبب عوامل تاريخية واجتماعية. ولهذا يبدو أنَّ النضال النسائي هو نقطة مثيرة للاهتمام لتحليل ثوابت العلاقات الجندرية ومتغيراتها في الواقع الاجتماعي لحركات المطالب في منطقة القبائل خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين. وتُتيح لنا هذه الخطوة، من خلال تجاوز الحجب التاريخي للحركة النسائية القبائلية، اكتشاف عملية غير خطية في تطورها ولا تزال قيد البناء للتغيير والتطور في العلاقات الجندرية التي تترجم في إعادة التفاوض على الهويات الجندرية وتلاقي مطالب العضوات والأعضاء قيد الدراسة.

تشارك هذه الحركات منذ استقلال البلاد في أنَّ الدولة كانت قد حصرتها في مرتبة الجماعات المختزلة. إنَّ التعريف الذي قامت به السلطة المركزية للهوية العربية والإسلامية المتجانسة أدى في الواقع إلى اختزال مجموعتين من السكان: الناطقين باللغة الأمازيغية والنساء. نشرح أولاً كيف وضعت الدولة حركات الهوية القبائلية والحركات النسائية في وضعية الأقليات وكيف تم تنظيم نضالات هؤلاء الفاعلين بشكل متوازٍ أو متقاطع. وفي سنوات الثمانينيات والتسعينيات، أعقب التجميع الذي قامت به الدولة تفاعلات قوية بين الحركة النسائية في منطقة القبائل وحركة المطالب الثقافية القبائلية. إنَّ عمليات التعريف والتفاوض الهوياتي للجمعيات النسائية تمَّ التعبير عنها من خلال حركة جدلية بين الامتلاك والطعن في المطالبة الهوياتية والهويات الجندرية ذات الصلة بالأطر المعيارية الاجتماعية والقانونية والعرفية. وفي الوقت نفسه، تمَّت مناقشة المطالب النسائية والنسوية داخل الجمعيات ذات الهوية القبائلية. ومع ذلك فإنَّ استعادة المطالب الخاصة بالنساء ظلت محدودة جداً، بل شهدت أيضاً تراجعاً منذ عام 2001. فقد أدَّى «الربيع الأسود» إلى إعادة تأكيد النظام الأبوي، بما في ذلك داخل هيكل الحركة الاحتجاجية في هذه الفترة.

الحركة الطلابية ومسألة اللغات في الجزائر (1962 - 1965) :- حول حلقة مجهولة في تاريخ

الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين [UGEMA] والاتحاد الوطني للطلاب الجزائريين [UNEA]

ياسين تملالي

[الكلمات المفتاحية :] الجزائر، الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين (UGEMA)، الاتحاد الوطني

للطلاب الجزائريين (UNEA)، الحزب الشيوعي، البربر، القبائل، التعريب .

في الجزائر عام 1963، بعد سنة من إلغاء الكرسي الأمازيغي أثناء سقوط الجامعة الاستعمارية، شهدت مطالبُ الطُّلاب - المتعلِّقة بـ «تطوير لغة القبائل» و«إنشاء معهد لتعليم الأمازيغية» - مصيراً سريعاً الزوال. إذ ما إن تمَّت صياغةُ هذه المطالب في لجنة المؤتمر الخامس للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين حتَّى تمَّ التخلّي عنها فوراً دون تقديمها إلى الجلسة العامة.

من خلال إستعادة هذه الحلقة الغامضة في ضوء عدة مصادر، ومنها شهادات ناشطين، يستكشف هذا المقالُ موقفَ الحركة الطلابية في فترة ما بعد الاستقلال مباشرة (1962 - 1965) بشأن مسألة اللغات الأمازيغية التي يتحدّث بها حُمس السُّكَّان والتي لم تكن تتمتع آنذاك بأيّ وضع قانوني صريح. ويُدْرُس المقالُ بشكل أعمّ مواقفَ هذه الحركة من المشكلة اللغوية في الجزائر في سياق كان يجب أن يكون فيه للترويج «للُّغة الوطنية»، وهي العربية، أهمية مع بداية التشكيك في الإجماع العربي الإسلامي الذي فرضته الحاجةُ للاتحاد ضد المحتلّ الفرنسي.

نفترض أن التخلّي عن هذه المقترحات المؤيِّدة لِّلُّغات الأمازيغية يجب أن يُفسَّر من خلال الأخذ بالحسبان في وقت واحد للعقيدة الثقافية للحزب الشيوعي الجزائري (PCA)، المهيم آنذاك في داخل هيكلية الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين (UGEMA)، وكذلك الأخذ بالحسبان لموقفه العام تجاه النظام «الاشتراكي» لأحمد بن بلّة. وبينما كان الحزب الشيوعي الجزائري يدافع عن تعزيز اللغة العربية وتحديثها، كان يدعو ليس فقط إلى حماية اللغة الفرنسية بل أيضاً إلى حماية اللغة القبائلية، حيث تمّ تفادي التهديدات الإقليمية عند الحصول على الاستقلال. وإنّ تعاطفه مع اللغات المحلية، هذا التعاطف الموروث من زمنٍ كان يعتبر فيه الجزائرُ فسيفساءً عرقيةً وثقافيةً عظيمة، قد واجهَ بالمقابل ضروريات دعمه للنظام الذي كان يشتبه في مطلب الاعتراف بالتحديث بالبربرية بأنّه يُخفي مشروعاً لتقسيم الأُمَّة. لقد أدّى دعمُ الحزب الشيوعي الجزائري (PCA) لأحمد بن بلّة الذي ذهب إلى حد الرغبة في الذوبان في

حزب ثوري واحد كبير، إلى توسيع نطاق تقاربه مع القوميين الراديكاليين الذي بدأ في نهاية الأربعينيات، والذي أصبح منظرًا خلال حرب التحرير (1954 – 1962) والذي استمر بعد عام 1962. وقد تجلّى في أشكال مختلفة في صفوف الاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين (UGEMA)، الذي خضع للتأثير الشيوعي منذ بداية عام 1963. وانضمت هذه المنظمة إلى برنامج جبهة التحرير الوطني الجزائرية (FLN) الذي وُضِعَ عام 1962، وذلك في حزب واحد، وحشدت الطلاب لدعم المبادرات الحكومية (الإدارة الذاتية وعمليات التأميم، إلخ.)، وخاصةً من خلال حملات تطوعية. وفي المقابل، تم التساهل بشكل عام مع استقلاليتها العضوية عن جبهة التحرير الوطني، وأُعدت عليها إعانات ومساعدات لوجستية.

وهكذا فإنّ التخلّي عن المقترحات المؤيدة للغات الأمازيغية في المؤتمر الخامس للاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين (UGEMA)، من شأنه أن يحمل بصمة هذا التحالف للشيوعيين مع أحمد بن بلة. إنّ الانفتاح على التعددية اللغوية للكوادر الشيوعية لهذه المنظمة قد أحبطته التزامات الحزب الشيوعي الجزائري (PCA) تجاه النظام. هذا التهزّب، الذي حصل في أوج تمزقات الحركة الطلابية على إيقاع التعريب وأولوياته، كان من شأن عامل آخر أن يُسهّل حدوثه: ففي الجزائر في وقت مبكر من الاستقلال، كان الوضع الثانوي للغات غير المكتوبة يُعتبر أمرًا بديهيًا، لدرجة أنه لم يطالب بالاعتراف بها سوى حفنة من المثقفين. ومن وجهة النظر هذه، فإن خنق هذه المقترحات قبل وصولها إلى الجلسة العامة للمؤتمر الخامس لم يُفسد بعض الانسجام بين الشيوعيين والنظام بشأن مشكلة اللغة. إنّ مواقف الحزب الشيوعي الجزائري (PCA)، التي تركّزت على تعزيز اللغة العربية وتحديثها بحيث لا يضحّي هذا التعزيز والتحديث بالفرنكوفونية، تتوافق في هذا المجال مع سياسة اللغات الرسمية. كانت هذه السياسة، على الرغم من إعلان أحمد بن بلة للعقيدة العروبية، تسعى بموضوعية ليس لإلغاء فرنسة الدولة والمجتمع بل لفرض ثنائية لغوية عن طريق الترويج المحسوب للغة العربية.

ومن خلال تحديد سياقٍ أشمل قدر الإمكان حلقة صغيرة مجهولة من المؤتمر الخامس للاتحاد العام للطلاب المسلمين الجزائريين (UGEMA) – ومن خلال تسليط الضوء، عبر هذه الحلقة، على مواقف هذه المنظمة من المسألة اللغوية – يؤكّد هذا المقال على أهمية المناقشات الثقافية في الجامعة من أجل معرفة أفضل لكل من تاريخ الحركة الطلابية الجزائرية وتاريخ المطالبة الأمازيغية في الجزائر.

مدرسة الجزائر العاصمة للصحافة (1964 - 1990) : تحديات التكوين المهني

كلويه نجمة رونديلو كس

[الكلمات المفتاحية :] الجزائر ما بعد الاستقلال، التربية، وسائل الإعلام، الصحفيون، الجامعة، مدرسة الصحافة بالجزائر العاصمة.

من خلال تاريخ مدرسة الصحافة في الجزائر العاصمة، منذ إنشائها في عام 1964 وحتى الإصلاحات الكبيرة في عام 1990، يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على مهنة الصحفي في الجزائر المستقلة. فخلال هذه الفترة، يترجم تأسيس الحزب الواحد باحتكار السلطة السياسية على جميع وسائل الإعلام (الصحافة المطبوعة والإذاعة والتلفزيون ووكالة الصحافة) الموضوع إماماً تحت إشراف وزارة الإعلام وإماماً تحت إشراف جبهة التحرير الوطني (FLN). ومع تطور هذا المعهد الجامعي، وهو المكان الوحيد للتدريب على مهن الإعلام في الجزائر، ترسم كل من الرؤى المختلفة لشخصية الصحفي والتحويلات الكبرى للتعليم العالي في الجزائر والتي كان التعريب أكثرها لفتاً للنظر.

ومن خلال التفكير في تأثير الإشراف الوزاري، من ناحية، وفي التوجهات الاشتراكية الخاصة بالعالم الثالث التي اعتمدها المسؤولون السياسيون الجزائريون منذ عام 1962 من ناحية أخرى، يُرجح هذا المقال وجهة نظر داخلية للمؤسسة. إن المصادر التي تتكون أساساً من الكتابات، كالأعمال الجامعية والسير الذاتية والمقالات الأكاديمية وما إلى ذلك، والتي تركزها الفاعلون الرئيسيون في معهد الصحافة (من مديريين ومدرسين وطلاب وطالبات) قد أثريت بالمقابلات غير المنشورة والأرشيفات الشخصية التي جمعت منهم، مما أتاح مقارنة أدق لأداء المعهد.

يسرد المقال أولاً سياق الولادة ويركز على المشروع الأولي للسنوات 1964 - 1965. إن توصيف التدريب الأول في الصحافة منذ الاستقلال والذي نُظّم في بداية عام 1964، أي قبل بضعة أشهر من افتتاح مدرسة الصحافة في تشرين الأول/أكتوبر 1964، يُسلط الضوء على تأثير الدول الاشتراكية وعلى البعد العملي في التدريب المقدم. وتؤكد دراسة تشكيل الدفعة الأولى ومنهاجها الدراسي على

الخيارات المتَّخِذَة في البرنامج الجامعي، وترسم أصلاً اتجاهاتِ التدريب الموجَّه نحوَ اكتساب ثقافة عامة أكثر منه نحوَ تعلُّم مهنة.

ثم يركِّز المقال على الإصلاحات المختلفة التي بدأت على مستوى النظام الجامعي وكذلك على مستوى معهد الصحافة، ويسرد المقال عملية تعريب هذا الفرع وآثاره. كما يوضح كيف ساهمت هذه الإصلاحاتُ تدريجياً في تعزيز الطابع الأكاديمي للتدريب على حساب طبيعته الاحترافية، على الرغم من السجلات المنتظمة والخُطب النقدية التي قامت بها الأطراف الرئيسية المعنية، لا سيما فيما يتعلق بمسألة فُرص الخريجين.

إنَّ النظر في مختلَف التوقعات بشأن مَدْرسة الصحافة يؤكِّد في نهاية المطاف على التحدي الذي لا يمكن التغلب عليه والذي تواجهه المؤسسة لإرضاء الجهات الفاعلة التي تمتلك مفاهيم مغايرة عن مهنة الصحافة.

الاتحاد مع النبي . الخبرة المادية والجمالية والتعبدية [الإيمانية] لـ «دلائل الخيرات» في المغرب . مقارنة
مخطوطة وأنثروبولوجية

هبة عابد؛ أنوك كوهين

كلمات مفتاحية: الصوفية، «دلائل الخيرات»، المغرب، الكتاب، المادية، التثريث [إضفاء صفة التراث]

«دلائل الخيرات وشوارق الأنوار في ذكر الصلاة على النبي المختار» («دلائل الخيرات») هو كتاب صلاة وأذكار على النبي محمد كتبه حوالي عام 857 هـ / 1453 م الصوفي المغربي محمد بن سليمان الجزولي (توفي 869 هـ / 1465 م) مؤسس طريقة صوفية جديدة تُدعى «الجزولية» وتعتبر فرعاً من الشاذلية، وسرعان ما اكتسبت شعبيةً في كافة أرجاء المملكة. وقد ظهرت شخصية الجزولي في سياق أئسم باضطرابات سياسية واجتماعية ودينية عميقة في المغرب، تعود أسبابها إلى بداية القرن التاسع

الهجري / الخامس عشر الميلادي . لقد أسس الجزولي شرعيته على مفهومين: قداسته (فهو من الأشراف)، من خلال نسبه الذي يعود إلى النبي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نسبه الروحي (السلسلة)، سلسلة المشايخ الذين أخذ عنهم التصوف، وهم أنفسهم من نسل النبي . ويندرج «دلائل الخيرات» ضمن تقليد معروف جيداً في الأدب التعبدي في المغرب، وهو يظهر في أنواع مختلفة خاصة بالنبي، مثل الشعر أو كراسات الصلوات والأذكار .

في هذه النصوص المأخوذة أساساً من الأحاديث، تُقدّم الصلاة على النبي كوسيلة ممتازة للمصلي لاستدعاء حضور محمد، للاستفادة من قدرته على الحماية، وخاصةً من دوره كشفيع يوم القيامة . ولهذا سرعان ما أصبح كتاب «الدلائل» أحد أشهر الكتب التعبديّة في العالم الإسلامي السني وخاصة في المغرب . هذا النجاح ليس غريباً على دعوة الجزولي إلى ذكر الصلاة على «رسول الله» فهي «الطريق إلى الله»، حسب تعبيره . وفي الوقت نفسه، تم تكييف الأشكال المادية والجمالية لمخطوطات «الدلائل» تدريجياً مع الاستخدامات المتكررة . حيث إن تصغير حجم المخطوطات جعل من الممكن تلاوتها في أي وقت من اليوم أو الأسبوع وفي جميع الظروف . كما أنّ كثرة زخارفها تهدف إلى تسهيل حفظ الصلوات إذ كانت الزخرفات تُرافق كلّ قسم من أقسام النص . ففي نظر للمؤمنين، كان الكتاب عبارة عن وسيلة مميزة للاتحاد مع النبي .

اليوم، لا يزال «دلائل الخيرات» موضع إجلال ديني كبير في العالم الإسلامي، ولا سيما في المغرب العربي الكبير . ففي بلد المغرب الذي أُجري فيه البحث، يمكن العثور على نسخ من الكتب المطبوعة في المكتبات ولدى «عمّال الحفريات» في المدن الكبرى . وينتشر النص بشكل خاص في الزوايا حيث تُتلى صلوات «الدلائل» بشكل جماعي مرة واحدة في الأسبوع . وعلى غرار المخطوطات التي تم إنتاجها في الماضي، هناك العديد من أحجام الكتب المطبوعة في متناول القارئ - كبيرة أو متوسطة أو مصغرة - بحيث تتناسب هكذا مع استخداماته واحتياجاته . وإلى جانب الكتب المطبوعة، يمكن لقراء «الدلائل» أحياناً اختيار أو تفضيل النسخة الرقمية للنص، عبر تطبيقات يمكن تنزيلها على الهاتف . لقد أدّت بنا هذه الوسائط الرقمية المتنوعة إلى استكشاف كيف أنّ التغييرات المادية للكتاب تؤدي حتماً إلى تغيير علاقة المؤمنين بنص «الدلائل» وطريقة نقله وطريقة اتحادهم مع النبي بصورة أعمّ . ولإجراء هذا البحث، قمنا بدراسة الممارسات والتصورات الحالية لكتاب «الدلائل»، والتي لم يتم كشف النقاب عنها حتى الآن إلا قليلاً . ولتحقيق هذه الغاية، ينطرق هذا المقال إلى المقاربات المخطوطية والأنثروبولوجية للكتاب

بحيث يَدْرُس كيف تُخبر ماديّة الشيء عن الممارسات الشعائرية المرتبطة به وعن الخبرة المادية والجمالية التي تُعزّزها هذه الماديّة من أجل الاتحاد مع النبي والتي تعيد تشكيلها أيضاً.

الديناميكيات الاجتماعية والسياسية وإقليم الهجرة العاجية [الإيفوارية، من ساحل العاج] في

تونس

كامي كاساريني

الكلمات المفتاحية: ساحل العاج؛ تونس؛ الهجرة بين البلدان الأفريقية؛ استراتيجية الهجرة؛ أقاليم الهجرة

على غرار البلدان المغربية الأخرى، كانت تونس، على مدى عشرين عاماً على الأقل، في قلب حركات المرور والتنقلات المختلفة القادمة من القارة الأفريقية بأكملها، ولا سيما من جزء جنوب الصحراء منها. وبهدوء، تصل هذه الهجرة العاجية في غالبيتها تدريجياً إلى المجتمع التونسي وتثير سجلات مهمة ورهانات اجتماعية. وعلى عكس التصورات والأعمال حول هجرات ما يسمّى بـ«العبور» إلى السواحل الأوروبية، يُقدّم هذا المقال – استناداً إلى تحقيق إثنوغرافي متعدد المواقع أُجري بين عامي 2016 و 2019 – فهماً لاستراتيجيات الهجرة لهؤلاء الرجال والنساء من ساحل العاج، من منظور تاريخي، وكذلك يُقدّم مبررات استقرارهم في تونس. فما هي قنوات الهجرة التي تتمفصل حولها هذه الحركات؟ وما هو المكان الذي تحتله تونس في استراتيجيات المسافرين العاجيين [الإيفواريين] وفي أي الفضاءات تُحاك حركاتهم؟ وإدماجهم؟ وبعيداً عن صورة «اللاجئ» أو «المهاجر العابر» في المغرب الكبير، نقترح تحليلاً ما يخبرنا به هؤلاء المسافرون والمسافرات وممارسات تنقلهم بشأن التحولات الأكثر شمولية للهجرات بين البلدان الأفريقية.

أولاً، تدرّس هذه المشاركة أشكال تموضع تونس كوجهة جديدة مفضّلة للهجرة العاجية. وتُظهر هذه الدراسة أنّ شبكات الهجرة هذه قد بُنيت بفضل نقل البنك الأفريقي للتنمية (BAD) إلى تونس، في

أعقاب الصراع في ساحل العاج ووصول عدة مئات من العاجيين والعاجيات إلى البلاد. وقد نجح هؤلاء الوافدون الجدد في الاستثمار في العديد من القطاعات المهنية وفي تطوير نسيج علاقات بين ساحل العاج وتونس. وإنه لمن خلال شبكاتهم اختار المزيد من المواطنين العاجيين القدوم إلى تونس في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ويستعرض الجزء الثاني من هذا المقال الدور الذي لعبه في تنقلهم التغيير الاجتماعي والسياسي في ساحل العاج. ففي الواقع، يُبرر العديد من العاجيين والعاجيات ترحالهم إلى تونس بتغيير النظام السياسي الذي أعقب أزمة ما بعد انتخابات عام 2011. فمن خلال استخدام نبرة النزعة العرقية وفكرة استبعادهم من اللعبة السياسية، يروي هؤلاء الأشخاص، في تنقلاتهم، التغييرات البنيوية في المجتمع العاجي على مدى تلك السنوات العشرين الماضية. وفي الواقع، وفيما يتعدى تغيير النظام، تكشف التنقلات العاجية هذه عن تغيير في التصورات السياسية للنجاح وفي رموز النجاح في البلاد. وهكذا، فإن عملنا يعرض الطريقة التي تعيد بها استراتيجيات الهجرة العاجية، ضمن حركة واحدة، وانطلاقاً من ديناميكيات اجتماعية وسياسية، تعيد تشكيل العلاقة والإمكانات بين التنقل الجغرافي والنجاح الاجتماعي.

أما في الجزء الأخير، فيناقش هذا المقال الطريقة التي تُنظّم بها استراتيجيات الهجرة هذه طرق إدماج هؤلاء الأشخاص في الفضاء التونسي. فمن خلال أمثلة من تونس العاصمة وصفاقس، يتم تحليل استراتيجيات الإدماج وأشكال التوطين والممارسات الاجتماعية الجديدة لهؤلاء العاجيين والعاجيات. ويؤلى اهتماماً بهيئات الاندماج الاجتماعي، ولا سيما الجمعيات وارتباطها بالفضاءات المحلية. وبشكل عام، ينبغي هنا رسم ملامح الإقليمية التي يُنتجها هؤلاء الأشخاص وإظهار كيفية بناء استراتيجيات تنقلهم حول ممارسات مهنية تخدم مشاريع النجاح الاجتماعي.

وهكذا، فإن هذا المقال، الذي يندرج ضمن منظور أفريقي مركزي، يساهم في تسليط الضوء على ديناميكية جديدة للهجرة العاجية إلى تونس. كما يناقش الروابط الممكنة بين استكشاف ديناميكية هجرة وبين الدور الذي يمكن أن تلعبه المحيئات السياسية. وبالتالي فهو يساهم في حقل المعارف حول وضع الهجرة الأفريقية إلى البلد وعلى نطاق أوسع حول طرق الهجرة بين الأفرقة.